١٥ عاماً من الاستقلال والتقدم في جمهورية اليمن الديمقراطية

"البناء بيد والدفاع بالاخرى" شعار الجمهورية

خمسة عشر عاما، قد تبدو عمرا قصيرا في حياة اى بلد، ولكنها في بعض البلدان تكون اعواما مصيرية. وبالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فانها عمر الاستقلال.

بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني من العام الماضي احتفلت جمهورية اليمن الديمقراطية بعيد استقلالها الخامس عشر والاحتفالات التي عمت محافظات اليمن الديمقراطية الست، من اقصاها الى اقصاها، وشاركت فيها كل فئات الشعب اليمني وكل فعاليات البلاد، لم تكن احتفالات عادية، بل انها على مدى سنوات استقلالهم عن الاستعمار البريطاني، كما جاءت الاحتفالات لتعبر من خلالها اليمنيون عن ثقتهم بمستقبل افضل، يبنى بسواعد العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وتحميه قواتهم المسلحة ولجان الدفاع الشعبي التي تضم حاليا اكثر من مئة وستين الف عضو.

لقد احتفل شعب اليمن الديمقراطية بعيد استقلاله الخامس عشر وهو يشهد افتتاح مشاريع جديدة، سكنية وصحية وتربوية واقتصادية وسياحية، وذلك في تتويج لسلسلة من الانجازات الضخمة التي حققهاالحزب والدولة. وفي هذاالصدد قال علي ناصر محمد الامين العام للحزب الاشتراكي اليمنيرئيس مجلس رئاسة الدولة رئيس الوزراء، في خطابه في الاحتفال المركزي بعيد الاستقلال: "اذا ما استعرضنا بايجاز شديد خمسة عشر عاما من النضال في المجالات المختلفة بعرق وكدح شعبنا. وبتصديه لكافة المخططات المعادية، تحت شعار البناء بيد والدفاع باليد الاخرى، فاننا نشهد اليوم واقعا جديدا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبنا. نشهد آثار التنمية الاقتصادية ممثلة بالطرقات والموانئ والمطارات الجديدة والمصانع والاراضي الزراعية المستصلحة وشبكاتالري الحديثة والخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه وكل ذلك يشكل الاساس المادي للحياة الجديدة التي حققها شعبنا بالعرق والدم".

والواقع انه حدث تحسن في مستوى معيشة المواطنين في اليمن الديمقراطية، حيث ارتفع متوسط الفرد من ٣٥ ديناراً عام ١٩٧٣ الى ١٠١ دينار عام ١٩٨١. (الدينار اليمني يساوي دولار ونصف دولار امريكي). وقد تم بصورة رئيسية القضاء على البطالة، حيث ازداد عدد العاملين في شتى فروع الاقتصاد في البلاد بفضل المشاريع الجديدة التي نفذت في السنوات الطويلة الماضية. وبلغ اجمالي عدد العمال والموظفين في قطاع الدولة حوالي ٤٦٠ الفا، بينهم ٣١٢ الفا في القطاع الانتاجي.

وهناك اكثر من خمسين مصنعا ومعملا اساسيا تم انشاؤها في السنوات المنصرمة. وقد ارتفعت قيمة الانتاج الاجمالي في الصناعة من ٣١ مليون دينار عام ٧٣ الى ٥٨٫٢ مليون دينار في العام الماضي. بينما ارتفع حجم الطاقة الكهربائية المنتجة من ٣٦ ميغاوات عام ١٩٦٧ الى ١٥٠ ميغاوات عام ١٩٨٢، تستفيد منها عموم محافظات اليمن الديمقراطي، حيث تستهدف الخطة الخمسية الراهنة التوصل الى تغطية حاجة ٨٠ بالمئة من سكان البلاد الى الطاقة الكهربائية، وهذه مهمة ليست بالسهلة ابدا، لعدة اسباب سنفصلها في موضوع خاص عن مشروع كهربة البلاد، المساء .. اولا

ومنذ الاستقلال وفي اطار خطط التنمية، تم تنفيذ مجموعة كبيرة من مشاريع المياه غطت مساحات واسعة من مدن ومراكز وقرى محافظات اليمن الديمقراطي. وهذه المشاريع التي افادت حتى الان حوالي ٧٠٠ الف نسمة، لا ترتدي اهميتها من حجمها فقط، وانما تباعا على الماضي حيث كان ٩٠ بالمئةمن المواطنين يشربون من الابار المفتوحة ويتحملون المشاق الجسام من اجل الحصول على الماء.

اما في القطاع الزراعي، وبفضل ادخال الوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي والبذور والاسمدة، بلغت مساحة الاراضي المزروعة سنويا، في الوقت الحاضر، بين ١٧٠ و ٢٢٠ الف فدان. وقد بلغ عدد مزارع الدولة في العام الماضي ٤٧ مزرعة بينما كان العدد لا يتجاوز ٢٣ مزرعة عام١٩٧٣. وزاد عدد التعاونيات الزراعية من ١٦ تعاونية عام ٧٣ الى ٥٩ في العام الماضي تضم حوالي ٤٤ الف عضو، وتبلغ مساحتها المزروعة ١٢٣١٤٦ فدانا من اصل ٢٣٥٧١٤ فدانا.

ومن اجل توفير افضل نسبة من الغذاء الزراعي كرست جهود خاصة لزيادة انتاج الحبوب والبيض والخضروات وقد ارتفع انتاج الحبوب الى ٣٥٠١١ طنا في العام الماضي، والخضروات والفواكه الى ٢٩٦٤٨ طنا، وفي الوقت الحاضر ازداد انتاج اللحوم في القطاع الزراعي الى حوالي ١٠٧٥٩ طنا وبلغ انتاج الالبان العام الماضي ٢٩٣٥٤ طنا. اما انتاج البيض فقد زاد ليبلغ عام ١٩٨١ حوالي عشرين مليون بيضة.

ما حققه الشعب اليمني خلال ١٥ عاماً من الاستقلال بالأرقام والوقائع

في وجه الكوارث

هذا، وبالنسبة لما خربته الكوارث الطبيعية في اليمن الديمقراطي هذا العام، فان المهمة الراهنة هي اعادة بناء ما تخرب في مجال الزراعة، وذلك في مدة اقصاها العام ١٩٨٣.

وترتبط المشاريع الزراعية، كما ترتبط حسن تنفيذها وانجازها في مواعيدها بالانجازات الهامة الاخرى على صعيد البناء والتشييد، فقد تم، ولاول مرة في تاريخ البلاد، ربط كل محافظات اليمن الديمقراطي بشبكة طرق معبدة، يبلغ طولها ٨٢٥٠ كيلو متر.

هذا على صعيد المشاريع الانمائية العامة. فماذا على صعيد الانجازات الاجتماعية المباشرة؟

في مجال الصحة عممت ونشرت الخدمات الصحية المجانية في مختلف انحاء البلاد. ويستفيد المواطنون اليوم من خدمات ٥١٠ مستشفيات ومراكز صحية ومن ٢٧١ مستوصفا، بينما كان عدد المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات لا يتجاوز الـ ١١٤ قبل ثلاثة عشر عاما. وكفى للدلالة على حجم التقدم الهائل في مجال التقديمات الصحية الاشارة الى ان الانفاق على الخدمات الصحية قد ازداد بنسبة ١٣٠٠ بالمئة منذ الاستقلال حتى اليوم.

التعليم يتوسع

وفي عهد الاستقلال انتشر نور العلم والمعرفة. فبعدما كان عدد الطلاب والتلامذة عام ١٩٦٧ لا يزيد عن ٦٥٫٣٢٧ الف طالب ازداد ليصبح اليوم ٤٠٠ الف ويبلغ عدد طلاب جامعة عدن ٣١٨٢ طالبا وطالبة موزعين على كليات الاقتصاد والادارة والزراعة والطب والتربية والحقوق، يضاف اليهم الاف الطلاب الذين يدرسون في معاهد وجامعات الدول الاشتراكية الصديقة وعدد من البلدان العربية والبلدان الصديقة الاخرى.

والميزة الرئيسية في نشر المعرفة والعلم بين صفوف المواطنين لا تكمن فقط في ضمان التعليم المجاني فقط، وانما ايضا في اتاحة الفرصة امام الكبار للتعليم، حيث شملت حملة محو الامية، حتى الان، اكثرمن مائة الف مواطن، انتقل منهم عدد كبير الى المعاهد والجامعات. وتعتبر قضية محو الامية بشكل شامل من ابرز المهام التي ينبغي تنفيذها خلال العامين القادمين.

ويصادف هذه الايام الاحتفال بالذكرى العاشرة لافتتاح مدارس ابناء البدو الرحل، الذين اتيح لهم فرصة الحصول على حق التعليم من خلال توفير المدارس والكتب والغذاء المجاني.

ويمكن القول، بايجاز ان الانفاق على التعليم ازداد من مليون ونصف المليون دينار عام ١٩٦٧ الى حوالي عشرين مليونا هذا العام.

وفي اطار نشر العلم والمعرفة والاهتمام بتوفير الاحتياجات الروحية لمختلف فئات الشعب، تم اصدار ما يزيد عن مائة الف كتاب يمني ودعم نشر الكتاب التقدمي بحوالي ٥٠ بالمئة من سعره حيث تم توزيع ما يزيد عن ١٧٠ الف كتاب في العام الماضي.

الاسكان والتموين

ومن المهام الرئيسية التي تم التركيز عليها في السنوات الاخيرة الماضية، لمواجهة الازمة السكنية، تمكنت الدولة من حل هذه الازمة عن طريق بناء مساكن جديدة وصيانة وترميم المباني السكنية القائمة. وقد تم رصد مبلغ ١٠٥ ملايين على بناء مساكن خاصة من خلال تقديم قروض مصرفية لهم.

ومن بين القضايا الرئيسية الاخرى، التي جرى التركيز عليها، المسألة التموينية وتحسين معيشة المواطنين، حيث ازداد حجم الواردات، اذ ان برنامج الاستيراد الموجه لخدمة اغراض التنمية يستهدف كذلك توفير متطلبات المواطنين ورفاهيتهم.

اما بالنسبة للاسعار، فانه ومنذ انشاء صندوق موازنة الاسعار عام ١٩٧٤ حتى اليوم استمرت اسعار المواد الغذائية الاساسية في حال استقرار، حيث ارتفع حجم دعم الدولة للاسعار من اربعة ملايين دينار عام ٧٤ الى ٢٨ مليونا في العام الحالي.

وتعكس القوانين والاجراءات التي اتخذت على الصعيدين الاجتماعي والانمائي، مدى الضمانة الحقيقية للحقوق والواجبات الوطنية. فقد تجسد خلال الدستور العديد من الاجراءات القانونية فالى جانب اقرار حق مساواة المرأة بالرجل، كحق انساني يكفله

الدستور، فان كل شغيل في اليمن الديمقراطي اصبح يتمتع بالضمان الاجتماعي والتأمين.

وقد صدر العديد من القوانين التي جسدت، بحق المصالح الطبقية للشغيلة ونظمت حقوقهم واجباتهم، وهذا ما عبر عنه قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وقانون حقوق واجبات اللجان النقابية. ويمكن القول انه بموجب هذه القوانين التي ترجمت سياسة الحزب الاشتراكي اليمني ونهجه، فان كافة العمال واطفالهم يتمتعون بحقوقكاملة في العمل والتعلم والصحة والرعاية والضمان الاجتماعي

ان الارقام التي اوردناها في اطار عرضنا لما تحقق على مدى سنوات الاستقلال، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، ان كانت لوحدها تتكلم فانها تدل بشكل اساسي على ان الشعب اليمني الذي انتزع استقلاله بنضال طويل النفس ضد الاستعمار البريطاني، وبحج في هذا النضال، لا بد له ان ينجح في معركته الحالية، المعركة من اجل نمو افضل ومن اجل تحقيق كافة مطامحه المشروعة في التقدم والازدهار. وهذه امور ليست مستحيلة، وان كانت تواجهها صعوبات جمة. ذلك ان التفاف الشعب حول دولته وحزبه الاشتراكي يشكل الضمانة ويعزز الثقة بالنجاح

وفي هذا الصدد يقول علي ناصر، في خطابه لمناسبة ذكرى الاستقلال "ان النجاحات التي تحققت خلال السنوات الماضية من عمر الاستقلال هي نجاحات كبيرة بالمقارنة مع شحة مواردنا وامكانياتنا الاقتصادية والبشرية ومع طبيعة الظروف القاسية التي كان يجري خلالها تنفيذ هذه النجاحات. غير ان ذلك لا يعني اننا قد قطعنا شوطا كبيرا يقودنا الى الركون والاستكانة فلا تزال امامنا مهام كبيرة تتطلب مزيدا من الجهود من اجل انجازها. ولا تزال هناك نواقص لابد من التغلب عليها، ويجب ان يكون واضحا ان الاعتراف بوجود نواقص هو بحد ذاته عمل ثوري يقودنا الى تصحيح الاخطاء وتجاوز الصعاب وتطور الايجابيات والسير بخطى ثابتة وحثيثة وبثقة عالية بالنفس نحو المستقبل على نفس الاسس التي رسمها الحزب الاشتراكي اليمني في برنامجه وفي الاتجاهات التي حددها المؤتمر الاستثنائي للحزب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد

فالحزب، هو حزب الجماهير ولان الحزب يعيش وسط الناس، ويتواجد بين صفوف الشعب فانه يتعلم من الجماهير ومن خلالها يتلمس الحزب معاناتها وعند الممارسة، فاننا نعمل كل شيء من اجل خير الشعب ورفاهيته وتقدمه. فالاخطاء والنواقص سوف نواجهها بمسؤولية كاملة، وبما يخدم مصالح الجماهير ويلبي احتياجاتها وبما يكفل صيانة النظام الوطني الديمقراطي وترسيخ دعائمه. ولا بد ان يشهد العام ١٩٨٣، العام العشرين لثورة ١٤ اكتوبر نشاطات مكثفة وتعبئة كافة الطاقات والامكانيات المتاحة لتحقيق المياه التي قرر الحزب تنفيذها في اطار الاحتفال بالعام العشرين للثورة. ويدخل ضمن هذه المهام قضية مكافحة الظواهر السلبية في مختلف المؤسسات والمرافق وضمان اتخاذ مواقف ايجابية من العمل وتطوير الادارة الاقتصادية وتحسين نظام التعامل في متابعة تنفيذ الخطط والبرامج، ومن اجل ذلك سوف تجد الاجهزة المعنية بما فيها الرقابة الشعبية واجهزة الشرعية الدعم الكامل لانجاز مهماتها".

عن "النداء" اللبنانية